

المصدر: الحياه

التاريخ: ٢٢ ابريل ٢٠٠٩

الحكومة البريطانية أجهزت «بإصرار» تحركاً لمقاضاة إسرائيل عن جرائم حرب

>

كلندن الحياه - ٢٢/٠٤/٠٩

كشفت صحيفة «ذي غارديان» البريطانية أن وزارة الخارجية رفضت تقديم دعم لمساع كان محامون بريطانيون يقومون بها بهدف رفع دعاوى قضائية ضد إسرائيل لارتكابها جرائم حرب خلال عدوانها الأخير على غزة. وذكرت أن مجموعة من المحامين سافرت إلى المنطقة في مهمة لتقصي الحقائق لم تتمكن من دخول الأراضي الفلسطينية، لأنه لم يتسن لها عبور الحدود من دون الحصول على رسائل من لندن تدعم تحركهم.

وكانت النائب العمالية اليسارية ديان ابوت أثارت مع وزارة الخارجية البريطانية هذه المسألة بالنيابة عن المحامية البريطانية كيت ماينارد التي كانت ضمن هذا الوفد. لكن الوزارة أوضحت لها أنه سيكون من الأفضل بالنسبة إلى المحامية أن تركز جهودها للقيام بأعمال إنسانية في غزة.

وبعث وزير الدولة لشؤون الشرق الأوسط في الخارجية البريطانية بيل راميل برسالة إلى المحامين يبلغهم «أنه سيكون من الأفضل الاتصال بالأمم المتحدة للاستفسار عن أفضل الوسائل الممكنة لتقديم الدعم للجهود الإنسانية الدولية في القطاع». وتوضح الرسالة التي اطلعت عليها الصحيفة، أن الحكومة البريطانية «رفضت بإصرار» منح المحامين رسائل تطلب فيها من السلطات الإسرائيلية تسهيل مهمتهم في قطاع غزة، وذلك وفقاً لما أكده أحد هؤلاء المحامين وهو دانيال ماكوفير.

وذكرت الصحيفة أن ماكوفير يدرس حالياً قضايا خاصة بارتكاب جرائم حرب في غزة. ونقلت عنه أن الدول الأوروبية الأخرى «لم تتخذ مثل هذا الموقف، وهذا هو الأمر الذي لا يمكن تصديقه». واضطر بعض المحامين إلى الاعتماد على مصادر أخرى داخل غزة، بعد رفض الخارجية البريطانية دعم زيارتهم. وكان محامون يمثلون منظمة «الحق» الفلسطينية الخيرية رفعوا دعوى أمام المحكمة العليا في لندن ضد الحكومة، اتهموها فيها بأنها «انتهكت التزاماتها وفقاً للقانون الدولي، بعد إخفاؤها في الرد على تصرفات إسرائيل في غزة». وقال المحامي رشيد يعقوب الذي يعمل في المنظمة إن «الحكومة البريطانية لم تكن تشعر بالارتياح بالنسبة إلى تسهيل مهمة الوفد، خصوصاً أن هذه الأدلة التي سيحملها هؤلاء المحامون يمكن أن تستخدم ضدها».